مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٤٧٨ (استئناف ١)**

الأربعاء، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة ٠٠/١٨

نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار سنسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد صفرنكوف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد يكيموف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيدة فو
	الصين	السيد وانغ دنغوا
	غينيا	السيد ممدوبا كمارا
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد تشاتشو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد لتونا
	النرويج	السيد دامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة (S/2002/184)

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة (S/2002/182)

02-26415 (A)
0226415

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أخبر المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد مانيس (السودان) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشيد وفدي بكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن استجابة لطلب رئيس المجموعة العربية للنظر في الحالة الراهنة البالغة الخطورة في فلسطين.

لقد شهدت الحالة مزيدا من التردي، منذ آخر مرة ناقش فيها المجلس هذا الموضوع. ويهدد العنف بالتصاعد والخروج عن نطاق السيطرة. وحتى الآن مات أكثر من ٢٠٠ ١ شخص منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أكثر من ٠٠٠ ١ منهم فلسطينيون. ومن الواضح أنه لا يمكن السماح للحالة بالاستمرار على هذا النحو، سيما وأن من المؤكد وقوع المزيد من القتلى والجرحى في الأسابيع والشهور المقبلة. وقد آن الأوان لأن يتخذ المجلس إجراءً حاسما بغية تخفيف حدة التوتر على الفور، وإيقاف تصاعد العنف وإنهائه، واستعادة الهدوء وتوفير الأساس لقيام حوار بنَّاء بين الطرفين المتصارعين، ويظل هذا هو النهج الناجع الوحيد تجاه حل دائم للمشكلة.

وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بمسؤولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين. وإننا نرفض الحجة التي ساقتها بعض الجهات بأن الأمم المتحدة، والمجلس بصفة خاصة، لا دور لهما على الإطلاق في التدخل في هذه القضية. ولهذا تم تجاوز المجلس بشكل فعلي على مر السنين ومُنِع من الاضطلاع بدوره المشروع في البحث عن السلام في الشرق الأوسط. وقد يتساءل المرء، إذا لم يكن المجلس يستطيع التدخل في هذه المرحلة الحرجة، فمتى يُسمح له بالوفاء بمسؤوليته؟

إن وفدي يرحب بقرار المجلس مناقشة الحالة في فلسطين على نحو منتظم. وهذا يمثل تغيرا إيجابيا في الطريقة التي يتعامل بها مع القضية. غير أن المجلس لا يسعه الاكتفاء بمجرد النظر في الحالة في مشاوراته غير الرسمية، أو حتى في هذه القاعة، ثم التقاعس عن اتخاذ إجراء حاسم لإنهاء العنف والمساعدة على البحث عن حل نهائي للصراع. ولا بد لأعضاء المجلس أنهم أدركوا الآن أنه لا يكفي للمجلس أن يعرب بشكل دوري عن قلقه إزاء الحالة في تلك المنطقة المضطربة ثم يصرف اهتمامه سريعا عن المشكلة على أمل وافتراض أن الأمر يتوقف على الأطراف ذاتها لحل الصراع.

ومن الواضح، كما دلت على ذلك الأحداث المأساوية، أن ذلك الأمل في غير موضعه وأن ذلك الافتراض خاطئ. ومواصلة هذا النوع من النُهج يعني الاستمرار في تجاهل الحالة إلى أجل غير مسمى، مع كل ما يترتب على ذلك من مخاطر على السلم والأمن الدوليين. وإن استمرار عجز المجلس عن العمل يعني الاستمرار في استرضاء الدولة المحتلة، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تعميق الشعور

بالإحباط واليأس لدى الشعب الفلسطيني ويزيد من تفاقم الحالة. ومن شأنه أيضا، أن يقوض مصداقية المجلس وهيبته.

في الأسبوع الماضي، عندما خاطب الأمين العام المجلس، اختار كلماته بعناية فائقة، ولكنه تمكن من وصف الحالة على أرض الواقع بأنها حالكة. وقد دق ناقوس الخطر محقا عندما قال إننا نقترب من حافة الهاوية وأن الصراع الفلسطيني يهدد بخطر الانزلاق إلى حرب شاملة. وأعربت ماليزيا وبلدان أخرى عن تحذيرات مماثلة بشأن تلك الإمكانية المروعة منذ بداية الانتفاضة.

وينبغي الاستماع إلى تحذير الأمين العام. بل إنه ينبغي لرسالته الموجهة إلى المجلس برمتها، والقائمة على أساس تحليل سليم للمشكلة، أن تُعطى ما تستحقه من اهتمام. ونحن نتفق معه على أن قضية الأمن، على الرغم من أنها مهمة في حد ذاتها، لا يمكن التعامل معها بمعزل عن القضايا الأخرى. ولا بد من النظر إليها في سياق معين، وذلك السياق يبقي استمرار الاحتلال الإسرائيلي والتوسع غير القانوني المستمر بلا هوادة للمستوطنات اليهودية في الأراضي العربية. ومن الواضح أن الأمين العام أدرك، بالنظر إلى الريبة العميقة بين الطرفين، أن الفلسطينيين والإسرائيليين لن يتمكنوا من التوصل إلى حل للمشكلة، وأن هناك حاجة عاجلة، كما قال، إلى ''دور يقوم به طرف ثالث''. ومن الواضح أن الحالة تتطلب تدخلا من المجتمع الدولي، بما فيه المجلس.

وإذ يصارع المجلس هذه القضية في سياق مسؤوليته، فإننا نشجع الأمين العام ومنسقه الخاص، السيد ترجي رود - لارسن، على تكثيف جهودهما ومشاوراتهما مع الطرفين وكذلك الأطراف الدولية الهامة الأخرى التي يمكنها أن تؤثر على الموقف. وفي هذا الصدد، تشكل الأفكار التي تروج لها المملكة العربية السعودية، كما ورد في وسائل الإعلام، إسهاما هاما وحميدا من جانب طرف إقليمي مؤثر ذي نفوذ. وهي تستحق الاهتمام الجدي من المجتمع الدولي في السياق العام لإيجاد تسوية شاملة للقضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط.

إن وفدي يرفض بشدة أسلوب إلقاء اللوم على الرئيس عرفات وحده وتوجيه المطالب إليه بينما يجري تجاهل السياسات الاستفزازية لرئيس الوزراء شارون أو التغاضي عنها. إننا ندين جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الذي ترتكبه القوات العسكرية والأمنية التابعة للدولة المحتلة، والذي يشمل، في جملة أمور، هدم المنازل، وإغلاق مؤسسات السلطة الفلسطينية والمرافق الأخرى، ومصادرة و/أو تدمير الأراضي والممتلكات، وتعذيب المحتجزين، وعمليات القتل التي تستهدف فلسطينيين خارج سياق الإجراءات القضائية، وهي آخذة في التزايد، واستمرار التوسع غير القانوني لأنشطة الاستيطان اليهودية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف.

كل هذه الأمور يجب إيقافها فورا؛ ولا يجوز السماح باستمرارها بدون عقاب. ويجب على المجتمع الدولي العمل على ضمان ألا يعاني الشعب الفلسطيني بعد الآن من الانتهاكات الخطيرة لحقوقه وما ظل يتعرض له من إهانات أخرى. ويجب إتاحة الحرية الكاملة في الحركة لقائده ياسر عرفات.

ولا تزال ماليزيا ترى أنه يمكن للأمم المتحدة أن تتدخل بفعالية عن طريق إرسال بعثة للأمم المتحدة تراقب الحالة، وتخفف التوتر وتحافظ على السلم والأمن في الميدان. وقد طُرِحت اقتراحات مماثلة على المجلس للنظر فيها تشمل إنشاء وجود للأمم المتحدة أو وجود دولي آخر لمراقبة الحالة. ومن دواعي الأسف أن هذه الاقتراحات واجهت كلها اعتراضا في المجلس. ونحن مقتنعون بأنه لو تم الأخذ بأي من

هذه الاقتراحات وتطبيقها، لكانت الحالة في فلسطين اليوم مختلفة اختلافا كبيرا.

علمنا أنه تم في الأيام الأخيرة طرح فكرة تتعلق بإرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة من قبل المجلس. ومن سوء الطالع أنها لم تقدم رسميا إلى المجلس بسبب عدم وجود الدعم اللازم من بعض الجهات الهامة. ونحن نحث المجلس على ألا يتخلى عن هذه الفكرة الجديرة بالثناء والملائمة عمليا. ونأمل أن يتم عن طريق المزيد من المشاورات إيجاد الإرادة السياسية اللازمة للإذن بإرسال هذه البعثة، بنفس الطريقة التي أرسل بها المجلس بعثات إلى عدد من مناطق الصراع. ومن المؤكد أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تستحق نفس الاهتمام، إن لم يكن اهتماما أكبر، من قِبَل المجلس شأنها في ذلك شأن حالات الصراع في مناطق أخرى من العالم.

وإننا نعتقد أن المجلس يمكن أن يستخدم هيبته الكبيرة ونفوذه السياسي للتأثير على الحالة، كما فعل في مناطق صراع أخرى. وسينتظر العالم قطعا ليرى ما إذا كان المجلس، في مواجهة الحالة الميدانية الحالكة، سيتمكن من استجماع الإرادة السياسية اللازمة للقيام بما ينبغي له القيام به، أم أنه لن يرقى مرة أخرى إلى مستوى التحدي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب بشأن موضوع تهتم به الدول الأعضاء اهتماما كبيرا. واسمحوا لي بإضافة تهانئي لكم شخصيا على الطريقة المهنية التي أدرتم بها مناقشة صعبة، خاصة في مرحلة مبكرة من توليكم منصبكم في نيويورك.

إن حكومة أستراليا، مثل الأمين العام، شعرت بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف الأسبوع الماضي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وما نتج عنه من خسائر في الأرواح. وقد دعونا مرارا وتكرارا على أعلى المستويات في حكومتنا إلى الوقف الفوري لأعمال العنف وإلى استئناف المفاوضات في وقت مبكر وبصورة فعالة. وأهمية النداءات المماثلة لندائنا لا تتلاشى. لا يوجد حل عسكري للحالة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ولا يوجد بديل حقيقي للتسوية التفاوضية. وتدين أستراليا جميع الأعمال الإرهابية. ونظرا لأن الإرهاب يستهدف المدنيين الأبرياء، فإنه يستحق الشجب، ويقوّض السلام وهو عقيم بشكل مأساوي. إنه لن يؤدي أبدا إلى حلّ الخلافات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد أعربت أستراليا باستمرار عن دعمها للجهود الرامية إلى بناء السلام في المنطقة. وقد ذكرنا مؤخّرا في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية في البيان الذي أدلينا به في المناقشة العامة أمام الجمعية العامة، أننا لا نزال ملتزمين بالتوصل إلى تسوية تفاوضية بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وما زلنا ملتزمين بقوة – وسنقول هذا كلما اضطررنا إلى قوله وما دامت الحاجة تدعو إليه – بالسلامة الإقليمية لإسرائيل وحق شعب إسرائيل في العيش في سلام ضمن حدود آمنة معترف بها، خالية من التهديدات أو أعمال القوة، على النحو الذي تم تأكيده في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). ونحن ملتزمون بالطبع، بتطبيق هذا المبدأ على حد سواء على جميع الدول في المنطقة.

وقد اعترفت أستراليا بحق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير المصير. ونتوقع أن أي حل شامل وعادل ودائم للصراع في المنطقة سيلبي بالضرورة التطلّع المشروع للفلسطينيين إلى وطن، وفقا لمبادئ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧).

وعلى الرغم من أن توقف العنف أمر أساسي، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتغاضى عن أهمية القضايا الأخرى التي حددها الأمين العام. وإننا نعترف بالعبء الثقيل الذي فرضته قيود الحركة والإغلاق على الشعب الفلسطيني. إن تخفيف هذه الظروف ضروري للمساعدة على تحقيق السلام والرخاء الاقتصادي في المنطقة.

ويمكن أن يقدم المجتمع الدولي دعمه السياسي لإعادة بناء الثقة، إلا أن من المهم على حد سواء على الأقل أن يظل ملتزما بعملية طويلة الأجل من المساعدة الاقتصادية. ومن الحيوي أن يرى من هم أكثر تضررا بالعنف المنافع التي ستأتي من إنهاء العنف والعودة إلى التنمية الاقتصادية وآفاق حياة أفضل.

وتقوم أستراليا بتنفيذ برنامج قديم العهد لتقديم المساعدة الإنمائية، بالتنسيق مع الدول المانحة الأخرى، لدعم التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة في المجالات التي تتوفر لدينا خبرة بها، مثل الزراعة والصحة والتعليم، بالإضافة إلى تقديم المساعدة لبناء قدرات السلطة الفلسطينية في المجالات القانونية والزراعية وفي مجال التدريب المهني. وترمي هذه المساعدة لإعطاء فوائد ملموسة إلى من هم أكثر حاجة إليها.

وما فتئت أستراليا تؤيد باستمرار الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن وسنواصل القيام بذلك. واسمحوا لي في هذا الصدد، بأن أضيف أننا، مثل الآخرين، شعرنا بالتفاؤل نتيجة لأخبار التفكير الجديد التي عُزيت إلى الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية. بيد أن العنف يجب أن يتوقف تمهيدا لوقف دائم لإطلاق النار بغية إعادة بناء الثقة الضرورية للعودة إلى المفاوضات. يجب أن تكون الجهود الدولية موجهة نحو المساعدة على بناء الثقة لدى الطرفين كليهما.

إن الوضع الراهن صعب، لكن لدينا مجموعة فعّالة من المبادئ لتوجيه الأطراف للعودة إلى طريق السلام التفاوضي. إن توصيات تقرير ميتشل و خطة تنت تشكل الخطوات الحيوية والضرورية لإنهاء العنف الحالي. وتحث الحكومة الاسترالية على استئناف التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية دون شروط مسبقة وتحث كلا الجانبين على بذل قصاراهما لتنفيذ جميع توصيات تقرير ميتشل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل أستراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أثناء رئاستكم، سيدي، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن صراع يعتبر استمراره وما يترتب عليه من نتائج خاصة من دواعي قلق المجتمع الدولي بأسره.

لذلك السبب تود شيلي اليوم أن تضم صوتها في هذه القاعة إلى أولئك الذين أبدوا قلقهم الشديد إزاء الحالة الخطيرة التي لا تُطاق للعنف في إسرائيل وفلسطين والأراضي المحتلة وللتحذير مما تنطوي عليه من نتائج خطيرة على المنطقة.

ويود بلدي أن يعرب عن أسفه لأنه على الرغم من قبول الطرفين في المفاوضات السابقة بمبدأ التعايش السلمي والكرامة والأمن، فقد اشتبكا خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية مرة أخرى بشكل غير مسؤول في دوامة الدمار والموت التي ستترتب عليها نتائج مأساوية للسكان المدنيين في إسرائيل وفلسطين.

وتؤيد شيلي بقوة الموقف الذي تم الإعلان عنه في البيان الذي أدلى به الأمين العام، السيد كوفي عنان مؤخرا،

بشأن الصراع وتعرب عن موافقتها التامة على أن المشاكل الرئيسية التي يتعين حلها هي الاحتلال غير الشرعي للأرض، والحاجة لوضع حد عاجل لأعمال العنف والإرهاب والتوصل إلى حل مبكر للصعوبات الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، توافق شيلي على أن القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية مترابطة ويجب أن يجري التصدي لها بطريقة شاملة.

وإننا نحث إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بذل كل جهد ممكن لتحقيق الوقف الفوري لكل أعمال العنف، والعودة بأسرع ما يمكن إلى المفاوضات في إطار عملية السلام التي اقترحها المجتمع الدولي لبلوغ هذا الهدف، والواردة أساسا في تقرير ميتشل وخطة تنت – مبادرات لم يتابعها أي من الطرفين.

بيد أن الحالة اليوم تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة تتجاوز مسألة كيفية تنفيذ خطط تنت أو ميتشل. وتقوم حاجة ملحة إلى قيام الطرفين باستعادة الحد الأدنى من شروط الاحترام المتبادل اللازم لكفالة إجراء المفاوضات في ظل ظروف من المساواة. ولذلك، ولتحقيق هذا الهدف، فإننا نرجو من مجلس الأمن ألا يدخر جهدا لتشجيع مثل هذا التقارب. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته التي أناطها به الميثاق كاملة.

وتكرر شيلي مرة أخرى تأكيد ضرورة التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط بالاستناد إلى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. ونود أيضا أن نبرز الدور الحاسم الذي تضطلع به السلطة الفلسطينية، التي لا تزال الشريك الشرعي الذي لا غنى عنه للسلام والذي يجب أن يصان.

ويعترف بلدي بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة وفعالة وديمقراطية، فضلا عن حق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة معترف بها دوليا. وإننا نناشد الطرفين التخلي عن المواقف المتزمتة التي لا تفعل شيئا للمساعدة على وضع الحوار فوق العنف والامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية يمكن أن تؤثر في مجرى الحوار و/أو أن تستبق النتيجة النهائية للمحادثات.

وتقدر شيلي الجهود التي يبذلها الأمين العام السيد كوفي عنان لإقناع الطرفين بوضع حد للعنف والعودة إلى طاولة المفاوضات وتؤيدها. كما تقدر المساهمات التي تقدمها الأطراف الفاعلة الأخرى لبلوغ ذلك الهدف والتي اقترحت أفكارا جديدة ومثيرة للاهتمام للنظر فيها – كالأفكار التي طرحها ولي عهد المملكة العربية السعودية – وتحثها على مواصلة مساعدة الطرفين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): تشعر أوكرانيا بقلق عميق إزاء الحالة الخطيرة للغاية في الشرق الأوسط الآخذة في التدهور بثبات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فلقد بلغ الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الآن أخطر مرحلة له، وهو على وشك التحول إلى حرب بكل ما في الكلمة من معنى.

وتدين أوكرانيا بقوة استمرار أعمال العنف، بما في ذلك الإرهاب، الأمر الذي يوقع يوميا ضحايا إضافية ويفاقم على نحو متزايد من الحالة في المنطقة بأسرها. وأود أن أضيف صوتي إلى أصوات الوفود التي أعربت عن تعازيها لأسر جميع من قتلوا وجرحوا من الفلسطينيين والإسرائيليين.

ونتيجة للمواجهة المستمرة منذ ١٧ شهرا، وقع مئات القتلى وآلاف الجرحى من الجانبين، وحدث ضرر كبير في البنية التحتية، وبات الاقتصاد وظروف عيش

السكان في المناطق الفلسطينية المحتلة ينذر بكارثة. والواضح أن طريق العنف لا يقرِّب الطرفين من تحقيق أهدافهما، ويتعارض مع المصالح والتطلعات الحقيقية للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وأوكرانيا على اقتناع بأنه لا يوجد بديل للفلسطينيين والإسرائيليين من العودة إلى طاولة المفاوضات. والمؤسف حقا أن الفرصة المؤاتية التي سنحت بعد خطاب الرئيس عرفات بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وأعقبها ثلاثة أسابيع من التراجع الكبير في أعمال العنف، لم تستغل للتحرك قدما وإجراء حوار سياسي.

والحالة الخطيرة الراهنة تتطلب من إسرائيل والسلطة الفلسطينية تنفيذ عدد من الخطوات لاستعادة الهدوء واستئناف الحوار. ونحن نهيب بالقيادة الفلسطينية أن تتخذ إجراءات عاجلة وحاسمة لمنع الأعمال الإرهابية، ووقف أعمال العنف، وأنشطة شبكات الإرهابيين. وفي الوقت نفسه، تدين أوكرانيا الاستعمال المفرط للقوة، وإعادة احتلال الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن ممارسة القتل بدون محاكمات، فضلا عن الغارات المدمرة التي تشن على الأراضي الخاضعة للفلسطينيين، والهجمات على المناطق المكتظة بالسكان، يجب أن تتوقف على الفور. وأية أنشطة استيطانية لإسرائيل على الأراضي الفلسطينية، فضلا عن الإغلاقات والجزاءات الاقتصادية المفروضة على الفلسطينيين، يجب إنهاؤها أيضا.

ونؤمن إيمانا قويا بأن السلطة الفلسطينية ورئيسها المنتخب ياسر عرفات هما شريكان شرعيان لإسرائيل في استئناف المفاوضات بغية وقف أعمال العنف وبناء السلام. وأية محاولات لإضعافهما لا يمكن إلا أن تقوض احتمالات السلام.

ولقد أحطنا علما بالقرار الذي اتخذته مؤخرا اللجنة الأمنية الإسرائيلية برفع الحصار عن مقر ياسر عرفات. فهذه خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، نعتقد بأن جميع القيود المفروضة على حرية حركة رئيس السلطة الفلسطينية يجب رفعها.

واليوم، كما لم يحدث من قبل، ينبغي للطرفين أن يعيدا الالتزام بتجديد عملية السلام بناء على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلا عن المبادئ الأخرى التي أرساها مؤتمر مدريد وتنص عليها اتفاقات أوسلو. والسلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة وديمقراطية، وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية. ومن جهة أخرى، صحيح أيضا أن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا بإعادة تأكيد الحق الثابت لإسرائيل في العيش في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها دوليا، والاعتراف الكامل به.

وأوكرانيا لا تزال تؤمن بأن التنفيذ الكامل لتوصيات ميتشيل وخطة تنت يمكنه أن يضع حدا لأعمال العنف، واستعادة الثقة المتبادلة، وتهيئة الظروف الضرورية لاستئناف عملية التفاوض الإسرائيلية - الفلسطينية.

وغني عن القول إن الهدف الرئيسي للطرفين يجب أن يتمثل في وقف أعمال العنف، ومنع الهجمات على المدنيين. ومع ذلك، يصبح من الواضح أكثر فأكثر أنه إذا عولجت مسائل الأمن لوحدها، فلن يمكن تناولها على نحو فعال. ونتفق مع الأمين العام على أنه

> ”ما لم يجد الطرفان آفاقا سياسية يمكن أن تُبنى عليها آمالهما في تحقيق السلام والحياة الأفضل، فلن يكون هناك وقف دائم لإطلاق النار“. (S/PV.4474، الصفحتان ٣ و ٤)

وفي هذا الصدد، نشعر بالتشجيع حيال عدد من المبادرات والأفكار الجديدة التي تتضمن المنظور السياسي، وهي المبادرات والأفكار التي تقدمت بها مؤخرا شتى الدوائر. ونرى جدوى من الاقتراحات التي تقدم بها ولي عهد المملكة العربية السعودية، والبلدان الأوروبية، فضلا عما يسمى ''خطة سلام بيريز – أبو علاء''. فهذه المقترحات قد تعزز الاحتمالات الجديدة للسلام، وينبغي بالتالي أن يراعيها الطرفان والمجتمع الدولي بعناية.

وإحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق السلام في الشرق الأوسط تتمثل في تزايد عدم الثقة المتبادلة وانعدام الثقة الكاملة بين القيادة وشعبي الأمتين. وتعتقد أوكرانيا بأن فرص نجاح عملية السلام والتسوية النهائية للصراع تتعزز كثيرا بإطلاق عملية واسعة ترمي إلى تعزيز الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وإشراك القطاعات الفكرية والدينية والعلمية والعامة والاجتماعية والاقتصادية وغيرها في مجتمعاتهما المدنية. وبلادي على استعداد لمساعدة الطرفين في هذا الصدد.

إن خطورة الحالة الراهنة في الشرق الأوسط تتطلب مشاركة أكثر حسما من المجتمع الدولي، ودورا أكثر نشاطا من مجلس الأمن، وتجديد الجهود الدبلوماسية من رعاة عملية السلام وجميع الأطراف الدولية الأخرى بغية مساعدة الطرفين على وقف أعمال العنف واستعادة حوار السلام.

ونرحب بالأنشطة التي يضطلع بها ممثلو الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والمنسق الخاص للأمم المتحدة – أي ما يسمى ''الفريق الرباعي'' – ونهيب بهم أن يكثفوا جهودهم. ونحن نعتبر أيضا المشاركة الشخصية من الأمين العام للأمم المتحدة في عملية تسوية الشرق الأوسط عاملا هاما وحساسا. ونؤيد وساطته ونحثه على الاستمرار فيها.

وأخيرا، مجلس الأمن لا يسعه أن يظل صامتا، وينبغي أن يتصدى بما فيه الكفاية وعلى الفور للحالة الخطيرة في المنطقة. ونتوقع أن يتمكن المجلس من اتخاذ القرار الفعال في هذا الصدد قريبا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أهنئكم على تولي رئاسة مجلس الأمن. كما نود أن نهنئ السفير جاغديش كونجول ممثل موريشيوس على الإدارة الناجحة للمجلس الشهر الماضي.

إننا نؤيد البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا باسم حركة عدم الانحياز. ولأننا يعترينا قلق شديد إزاء التطورات الأخيرة، فقد رأينا أن من الضروري أن نشاطر مجلس الأمن آراءنا أيضا.

لقد كانت دائرة العنف المأساوية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مضرة جدا للسلم والأمن. وهذا مصدر قلق بالغ للجميع. وأدى هذا العنف إلى أفدح خسارة بأرواح المئات وإصابة الآلاف بجراح بالغة. كما أنه قوض عملية السلام في الشرق الأوسط وأصاب الثقة بين الطرفين بضرر بالغ، والتي بدونها لا يمكن تحقيق تقدم في الاتفاقات التي تم التوصل إليها عن طريق التفاوض بشأن الأمور المرحلية وقضايا الوضع النهائي. وكلما طال استمرار العنف ازداد خطر اشتداد نزعات التطرف والراديكالية مما يضر بفرص التوصل إلى حل سلمي. ولهذا السبب من الضروري أن تتم ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب العنف والعزوف عن جميع الأعمال التي يمكن أن تزعزع استقرار عملية السلام.

وتؤكد الحالة المؤسفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تتسبب حوادث الاستفزاز والاستخدام المفرط للقوة في تفاقمها، على الحاجة الملحة إلى استعادة الهدوء والسلام هناك. ولقد وقفت الهند باستمرار إلى جانب الشعب الفلسطيني. وأيدت بنشاط المبادرات السلمية في الشرق الأوسط. والهند ملتزمة بالسلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، الذي يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما ندعم حق الشعب الفلسطيني المشروع وغير القابل للتصرف في أن يكون له وطن. ونعترف بحق كل دول المنطقة، بما فيها إسرائيل وفلسطين، في العيش في سلام داخل حدود معترف بها دوليا.

والقضية الهامة التي أفسدت المناخ كانت إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ أن النمو والتوسيع المتلاحقين للمستوطنات وإنشاء مستوطنات جديدة منذ توقيع اتفاقات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية تقوض الثقة المتبادلة وكذلك مصداقية عملية السلام. إننا واثقون بأن إسرائيل سوف تحترم رغبة المجتمع الدولي الغامرة في تجميد كل النشاط الاستيطاني.

نحن مازلنا على اقتناع بأنه، تحت قيادة الرئيس عرفات، يمكن تحقيق الطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني التي شن من أجلها نضالا طويلا. ونحن ما زلنا على كبير اهتمامنا بالسلام والتنمية والاستقرار في المنطقة، ومستعدين للمساعدة بأية طريقة في استطاعتنا.

ونحن نرى أن تقرير ميتشيل وخطة تنت وسيلتان لتمكين الانتقال من الحالة الراهنة إلى طاولة المفاوضات، حيث يتعين الاتفاق على أساليب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقضايا الوضع النهائي.

لا بد من التخلي عن العنف والإرهاب؛ فلا يمكن تبرير مثل هذه الأعمال. ونحن نرى أنه مع توافر الإرادة والعزيمة، ومع وجود التزام بتسوية المنازعات سلميا، لن تكون هناك عقبات لا يمكن تذليلها ولا أهداف يستحيل بلوغها. ففي النهاية تقع المسؤوليات الرئيسية على عاتق الأطراف أنفسها لتحقيق حل دائم وثابت. ولا بد أن تصطبغ عملية التفاوض بروح التوفيق والإرادة السياسية. ولا بد أن يحشد الطرفان كل طاقاتهما لتحقيق سلام عادل وشامل من أجل مصلحتهما الحيوية المتبادلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فدائيفرد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على تولي رئاسة المجلس في شهر شباط/فبراير وأن أعرب عن ثقتي الكاملة في قيادتكم وقدرتكم على إدارة أعمال المجلس. كذلك ينبغي أن أشيد بسفير موريشيوس على الأسلوب القدير والفعال الذي أدار به أعمال المجلس الشهر الماضي.

مرة أخرى أجبر القمع الإسرائيلي المستمر للفلسطينيين مجلس الأمن على إجراء نقاش علني آخر -- وربما قيامه بتحرك. فما زالت التدابير المفرطة وغير المتناسبة التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي، في تجاهل تام لأية مبادئ ثابتة للقانون الدولي والمعايير الإنسانية، تتسبب في خسائر فادحة بين المدنيين الفلسطينيين. إن لجوء إسرائيل إلى استخدام أسلحة متطورة، مثل طائرات إف -١٦ الحربية وطائرات الهليكوبتر المسلحة من طراز أباتشي والدبابات الثقيلة لاستهداف المنشآت الفلسطينية واجتياح المناطق المدنية في الأراضي المحتلة، أثار استياء المجتمع الدولي بصفة عامة والعالم الإسلامي بصفة خاصة. وعمليات الإغلاق

الخانقة والحصار المفروض على الشعب والمسؤولين الفلسطينيين تزيد الحالة سوءا.

إن استمرار الإسرائيليين في عمليات الاغتيال الاستهدافية وهدم منازل المدنيين أنهى بضعة أسابيع من الهدوء النسبي في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير وأثبت مرة أخرى أن الأعمال القمعية الإسرائيلية تكمن في جوهر كل دورة جديدة من دورات العنف. ولقد أحبطت هذه الأفعال جهود المبعوثين الغربيين وأعاقت أيضا بعض المبادرات الإيجابية من بعض البلدان الغربية التي يمكن أن تقدم فرصا جديدة لمعالجة الظلم الصارخ الذي يواجهه الشعب الفلسطيني منذ عقود.

في الوقت نفسه، من المؤسف أن تعمل إسرائيل، من خلال حملة مكثفة لتشويه الحقائق، تشمل اللجوء إلى توجيه الاتهامات لدول أخرى، على تصعيد التوتر في المنطقة في محاولة للتغطية على حملتها العدوانية على الشعب الفلسطيني وتقويض دعم الرأي العام العالمي له.

الاحتلال هو المصدر الحقيقي للصراع الفلسطيني ولكل التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وتشكل انتفاضة الشعب الفلسطيني ردا مشروعا على الاحتلال وترمي إلى نيل حقهم في تقرير المصير في وطن خاص بهم. لقد ألقت التطورات المفزعة خلال الشهور القليلة الماضية بمزيد من الضوء على حقيقة أنه إذا لم يعالج السبب الرئيسي للصراع بشكل فعال فلا يمكن أن تهدأ الأزمة أبدا.

ومما لاشك فيه أن أعمال إسرائيل القمعية من شأنها أن تزيد من تفاقم أزمة الشرق الأوسط ما لم يتدخل المجتمع الدولي والأمم المتحدة على الفور لوقف الحملة الوحشية التي تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية ضد المدنيين.

ونحن نتفق تماما مع الأمين العام، الذي نبه المجتمع الدولي في بيانه الأخير أمام المجلس، إلى احتمال اقتراب المنطقة من حافة الهاوية. ونتفق معه أيضا على أن الأمن لا يمكن معالجته بشكل منعزل وأنه لابد من معالجته جنبا إلى جنب مع المسائل السياسية الأساسية، لاسيما مسألة الأرض، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الظروف البائسة والحرجة التي يعاني منها الفلسطينيون بشكل متزايد.

ونعتقد أن على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب الفلسطينيين وأن يساعدهم في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات الحياة وعاصمتها القدس الشريف. وينبغي أن تتمثل الركائز الأساسية لأي حل في إنهاء الاحتلال الأجنبي بالكامل والاسترداد الكامل لجميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة إلى وطنه.

وليس ثمة شك في أن المنتظر من مجلس الأمن أن يتصرف بالشكل المناسب، بهدف وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها قوة الاحتلال والتمهيد لتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة. وللأسف إن ممارسة حق النقض والتهديد بممارسته منعا المجلس حتى الآن من مباشرة مسؤوليته الأساسية إزاء هذه القضية الحساسة. مما سبب خيبة أمل عميقة للمجتمع الدولي. وليس ثمة شك في أن تقاعس مجلس الأمن يشجع إسرائيل على تحدي رغبات المجتمع الدولي، التي أعرب عنها، في جملة أمور، في العديد من قرارات الجمعية العامة.

ويوضح العنف الذي طال أمده في الأراضي المحتلة كذلك ضرورة توفير قوة حماية دولية يقوم المجلس بإنشائها، بهدف حماية المدنيين الفلسطينيين العزل. إن اللجوء إلى استخدام حق النقض في العام الماضي لرفض مشاريع القرارات التي كانت تستهدف التفويض بإنشاء مثل هذه القوة كان له أثره الضار، كما نشاهد من تفاقم الوضع في المنطقة. ووجود مثل هذه القوة على أرض الواقع كان من

شأنه منع المزيد من العنف وسفك الدماء وإنقاذ الكثير من الأرواح النفيسة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تشعر حكومة اليابان بقلق عميق لأن حلقة العنف المفرغة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من عام قد تزايدت حدها مؤخرا، مع سقوط أعداد كبيرة من الضحايا على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وحكومة اليابان تحث مرة أخرى السلطة الفلسطينية، بقيادة الرئيس عرفات، على أن تبذل قصارى جهدها لقمع المتطرفين. وتحث حكومة إسرائيل على الامتناع عن القيام بإجراءات مثل الهجوم على المرافق التابعة للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي لا يسهم في تهدئة الأوضاع، وأن تبذل جهودا بناءة، بما في ذلك إجراء حوار حقيقي مع السلطة الفلسطينية.

وكما أعلن الأمين العام كوفي عنان أمام المجلس في الأسبوع الماضي، لابد للمجتمع الدولي أن يعمل مع الأطراف بشكل متضافر من أجل تسوية سلمية لهذا الصراع. كما أكد على أهمية معالجة القضايا الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية معا. واليابان قد طالبت الطرفين بالعودة إلى مائدة التفاوض، بروح اتفاقات أوسلو وتوصيات ميتشل وتفاهمات تنت. وفي الآونة الأخيرة، اجتمع الأمناء العامون لأحزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة في اليابان مع قادة حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ونقلوا إليهم رسائل من رئيس الوزراء يونيشيرو كويزومي، وحثوا الطرفين على استئناف المفاوضات.

وتعرب حكومة اليابان مرة أخرى عن تقديرها للجهود النشيطة التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية والعربية، إلى جانب الأمم المتحدة، من أجل تسوية سلمية للصراع. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن مبادرات قد اقترحت في الآونة الأخيرة من دوائر عديدة، وبصفة خاصة من ولي العهد السعودي الأمير عبد الله. وهذا دليل على الرغبة القوية للمجتمع الدولي في حسم هذا الصراع.

وبالإضافة إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تسوية الصراع، فإنه يتحمل مسؤولية كبيرة عن تذليل المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الفلسطينيون نتيجة للحالة الخطيرة الراهنة على أرض الواقع. لقد قدمت حكومة اليابان منذ عام ١٩٩٣ مساعدات اقتصادية للفلسطينيين بلغت قيمتها أكثر من ٦٠٠ مليون دولار. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قدمت حكومة اليابان ٥٠ مليون دولار تقريبا في شكل مساعدة طارئة للتخفيف من المصاعب الاقتصادية الخطيرة التي يعانيها الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، يؤسفني أن المرافق والمعدات التي قدمها المانحون الدوليون، بما فيهم اليابان، قد لحقت بها أضرار من الهجمات الإسرائيلية على مرافق السلطة الفلسطينية.

وفي أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، برز زخم جديد للتعاون في صفوف المجتمع الدولي، بما يتجاوز الاختلافات الدينية والعرقية والثقافية. وفيما يتعلق بقضية السلام في الشرق الأوسط، من الأهمية بمكان أن يغتنم الجانبان هذه الفرصة لمضاعفة جهودهما للتحرك قدما، بغية تحقيق سلام دائم في المنطقة، استنادا إلى روح المصالحة والتعاون. وحكومة اليابان، من جانبها، مصممة على أن تواصل بذل أقصى جهودها لدعم مثل هذه الجهود من جانب الطرفين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): بدءاً، سيدي، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم للمجلس الشهر الحالي، وأتمنى لكم النجاح في مهمتكم.

كما أود أن أتوجه إليكم بالشكر والتقدير على عقد هذا الاجتماع لمناقشة الوضع الخطير في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، نتيجة للممارسات التي يقوم به الكيان الصهيوني، والتي تجاوزت أعماله العدوانية العسكرية كل الحدود، لتصل إلى مستوى الإرهاب، أو الإرهاب نفسه، مع كل ما ترتب عليها من خسائر بشرية ومادية هائلة تعرفونها جميعاً، والتي لا يمكن مقارنتها بحال من الأحوال مع عموم الأعمال الإرهابية التي يقترفها الأفراد.

مرة أخرى يُمتحن مجلس الأمن في صلب مسؤوليته، في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي مدى كفاءته ومصداقيته في القيام بواجباته نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونذكّر المجلس في هذا الصدد بأنه على الرغم من الرسائل التي وجهتها بعثة فلسطين إلى مجلس الأمن، والتي بلغت حتى ١٥ شباط/فبراير الحالي ٩٧ رسالة تطلب منه التدخل لوقف الإرهاب الصهيوني والمجزرة التي تقترف في فلسطين، فإن المجلس مع الأسف بقي عاجزاً عن التدخل لوضع حد لهذه المأساة، وسيبقى كذلك في تقديرنا بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدراته. هذه الدولة هي نفسها التي توفر الغطاء العسكري والمادي والإعلامي للجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد شعب فلسطين.

إن العلاقات الدولية تمر اليوم بظروف سلبية معقدة جداً، بسبب سيادة مفهوم القوة وتغلبه على القانون، مع عدم احترام واضح لقواعد القانون الدولي من قِبل بعض الدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن، الأمر الذي ترتب عليه تماماً الابتعاد حتى عن قواعد العدل والإنصاف من قِبل المجلس في تعامله مع الأحداث.

إن النظام القانوني الدولي الذي أرست قواعده الحضارة الإنسانية مهدد بالانهيار، وإن هذه العلاقات تتجه بسرعة إلى تكريس سياسة شريعة الغاب. إن العراق سبق وأن نبه في وقت مبكر إلى بعض المظاهر السلبية التي شهدها ولا يزال يشهدها التنظيم القانوني الدولي الذي يمثله مجلس الأمن هنا. ويمكن أن نشير إلى أهم هذه المظاهر: أولاً، شيوع سياسة القدرة والفرصة في العلاقات الدولية على حساب التوازن بين الحقوق والواجبات والمسؤولية المشتركة التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ ثانياً، اعتماد نهج الكيل بمكيالين في المواقف السياسية واعتماد المعايير المزدوجة في هذه المواقف؛ ثالثا، بروز مظاهر تطويع وترويض القواعد المستقرة للقانون الدولي، وإقحام تفسيرات شاذة وغريبة على محتوى القواعد المذكورة، خدمة لسياسات بعض الدول المتنفذة في هذا المجلس الموقر.

وقد ترتبت على هذه المظاهر السلبية مخاطر جدية انعكست على العلاقات الدولية بصورة سلبية، كما فرضت احتمالات لا تقل خطورة في ضوء التطورات الحالية التي يشهدها عالم اليوم. وقد ترتب على ما تقدم: أولاً، إعطاء تفسيرات خاطئة لا تستند على أي أساس قانوني لمفهوم حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ولا تتفق نهائياً مع ما ذهبت إليه محكمة العدل الدولية من تفسيرات لتحديد أركان هذا الحق وظروف الاستناد عليه من قِبل دول فرادى أو جماعات في الدفاع عن نفسها. لقد تحول هذا المبدأ السامي الذي يعتبر من القواعد الآمرة في القانون الدولي إلى وسيلة سياسية لتبرير أعمال العدوان. وهذا ما يقوم به فعلاً الكيان الصهيوني يومياً، وبكل وقاحة،

وأمام العالم أجمع، من قتل وذبح وتجويع للشعب الفلسطيني، بحجة وذريعة الدفاع عن النفس. إن هذا الكيان يساهم مساهمة فعالة في تدمير المبادئ القانونية الأساسية التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ المستقرة الأخرى في القانون الدولي.

ثانياً، القيام بانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ولمبادئ حقوق الإنسان أثناء العمليات العسكرية وخلال الاحتلال العسكري. وقد رصد هذه الظاهرة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وأشار إليها في بيان ألقاه أمام المجلس بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير من هذا العام، وأكدتها السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في كلمتها التي ألقتها أمام لجنة مكافحة الإرهاب بتاريخ ١٩ شباط/فبراير من هذا العام. إن ما يقوم به الكيان الصهيوني يومياً داخل الأراضي العربية المحتلة من اعتداءات على الشعب الفلسطيني يشكل انتهاكاً خطيراً لمجمل اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين، ويشكل مساساً خطيراً بأسس القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

ثالثاً، تشويه مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الشعوب والدول غير القابل للتصرف في مقاومة الاحتلال والدفاع عن سيادتها ووحدة شعبها وأراضيها المنصوص عليها في الميثاق، والتي أكدتها قرارات عديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وعززتها محكمة العدل الدولية. إن هذا التشويه المتعمد لهذا الحق تساعد فيه قوة إعلامية هائلة تمتلكها بعض الدول الكبرى المتنفذة. ووُظفت هذه القوة لخدمة إساءات وانتهاكات الكيان الصهيوني للقانون الدولي. إن ذلك ساعد على تشويه خطير للتفريق بين الضحية والمعتدي. إن الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الصهيوني ضد المواطنين الفلسطينيين العُزّل فاقت أعتى جرائم المستعمرين التي عرفها التاريخ، من خلال استخدام طائرات حربية متطورة جداً لمواجهة هؤلاء المواطنين العزّل في قراهم ومدنهم وبيوتهم.

لقد تسببت سادية المستعمر الصهيوني ووحشيته بتهجير ٦٨ في المائة من الشعب الفلسطيني من فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨، بمعنى تشريد ٤,٥ مليون لاجئ ينتظرون عودتهم إلى أراضيهم. كما اقتلع الصهاينة أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شجرة زيتون من فلسطين. وتتلذذ قوات الاحتلال الصهيوني بقتل النساء الحوامل والأطفال عند نقاط التفتيش. ونسمع ونرى يومياً وفيات المرضى عند هذه النقاط بسبب أوضاعهم الصحية السيئة، مضافاً إليها الإذلال والإهانة التي يتعرضون إليها عند تلك النقاط. لقد تحولت القرى والمدن الفلسطينية إلى سجن كبير ومناطق عزل للفلسطينيين، كما كان يفعل بالضبط نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. إنه العدوان، إنه الإرهاب بعينه، إرهاب الدولة.

ولكن عندما ينتفض الشعب الفلسطيني لمقاومة هذا العدوان والإرهاب، والمطالبة بحقوقه المشروعة، ويدفع دماءه يومياً، تسيل أنهاراً، لتحرير أرضه، يأتي الإعلام الأمريكي الصهيوني، ليعتبر ذلك العمل إرهاباً. فهل هناك أخطر من محاولة تحويل الضحية إلى إرهابي، والإرهابي إلى ضحية؟ إن سياسة التضليل هذه أصبحت مكشوفة، تعارضها الغالبية العظمى من الدول والشعوب في العالم. لذلك فإن هذه الممارسات الشاذة لا يمكن أن تكون أبداً سوابق للتأثير على ما هو مستقر في القانون الدولي الذي يعطي للشعوب حقوقها في تقرير المصير ومقاومة الاحتلال.

وفي النهاية، لا يمكن حل المشاكل من خلال تجييش الجيوش وقصف الطائرات وضرب الصواريخ، بل يتم من خلال تطبيق نصوص القانون الدولي ومبادئ العدالة.

في الختام، إن المجتمع الدولي، دولاً وحكومات ومنظمة أمم متحدة ومجلس أمن، مطالب اليوم بالوقوف دفاعاً عن حق الشعب الفلسطيني في استعادة كامل ترابه وحقوقه، وعودة جميع اللاجئين إلى الأراضي التي سرقها الصهاينة منهم، واستعادة جميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى. إن على مجلس الأمن اليوم وغداً أن يتحمل مسؤولياته، وأن يتخذ الخطوات الصحيحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبموجب قواعد القانون الدولي، لوضع حد لهذا الإرهاب وإرغام قوة الاحتلال على الالتزام الكامل بقواعد القانون الإنساني الدولي، والعمل على اتخاذ الإجراءات الفورية التي من شأنها حماية الشعب الفلسطيني. وبخلافه، سيتحمل الجميع بدون استثناء المسؤولية التاريخية عن تدهور قواعد التنظيم الدولي، وما يترتب على ذلك، كما يقال، من غرق السفينة التي تحملنا جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على عقدكم هذه الجلسة العلنية في الوقت الحسن. ونهنئكم على ترؤسكم لهذه الجلسة. ونعرب عن تقديرنا أيضا للممثل الدائم لموريشيوس على قيادته خلال شهر كانون الثاني/يناير.

إن الأرجنتين، وفقا لالتزامها بصيانة السلم والأمن الدوليين، تتابع عن كثب الوضع في الشرق الأوسط، الشديد الخطورة والمتدهور يوما بعد يوم. والأبعاد المأساوية للوضع ينبغي ألا تدعنا نكف عن السعي الضروري لتسوية عن طريق التفاوض للصراع ولحماية حياة وحقوق السكان المدنيين. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يستعيد الطرفان الثقة المتبادلة وأن يعودا إلى طاولة المفاوضات بما يتفق مع الخط الذي وضعته توصيات ميتشل وخطة تنت.

ونرى أن المسائل الأمنية هامة جدا. بيد أنه يبدو لنا أنها لا يمكن أن تحل بمعزل عن السياق الأوسع، بل يجب أن توضع في هذا السياق حتى نستطيع أن نتناول في نفس الوقت وعلى نحو شامل القضايا السياسية الأساسية. ونقدر على نحو خاص البيان الذي أدلى به مؤخرا الأمين العام ونشاطره شواغله.

ونعتقد أن من الضروري ومما له أولوية كبرى اتخاذ إجراء سريع لإنهاء العنف والاستخدام غير المتناسب للقوة. ويتعين على الطرفين معا، إلى جانب المجتمع الدولي أن يعملوا على تحليل الأفكار والاقتراحات التي من شأنها إعادة عملية السلام إلى مسارها ثانية متوخين التعمق والمرونة. وفي هذا الصدد، يوفر اقتراح ولي عهد المملكة العربية السعودية، كما ذكر قطاع كبير من المجتمع الدولي، أملا جديدا للسلام، ينبغي أن ينكب الجانبان على تحليله بطريقة بناءة تستشرف المستقبل.

وتتمسك الأرجنتين بمساندتها التقليدية للعملية التي أنشأها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو وغيرها من الاتفاقات والتفاهمات التي تمت بين الطرفين. وتود الأرجنتين أن تؤكد من جديد تأييدها للسلام المستقر والدائم في الشرق الأوسط، القائم على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء، إلى جانب حق إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة معترف بها دوليا. وإننا ننضم في هذا السياق، إلى التحذير الذي أطلقه المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على الدور المنوط برئيس السلطة الفلسطينية، الرئيس ياسر عرفات، على النحو الواجب، بوصفه المتحدث الشرعي باسم شعبه.

وإلى حين استعادة الثقة بين الطرفين، يجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يعملا بصورة منسقة من أجل التوصل إلى حل للصراع ومساعدة الطرفين على استئناف الحوار. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية تجاه فلسطين وعليها دور أساسي في الجهود العاجلة الرامية لمساعدة عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإننا نحث الطرفين مرة أخرى على العودة إلى طاولة التفاوض، متشجعين بالاستعداد السياسي إلى التوصل إلى حلول توفيقية وتقديم تنازلات متبادلة ما دام طريق السلام هو الخيار الوحيد أمام جميع الشعوب التي تعيش في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أقدم إليكم، سيدي، تهانئنا، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس. ونتمنى لكم كل النجاح.

لقد سبق لتركيا أن أعلنت، يوم أمس، تأييدها للبيان الذي أدلى به المندوب الدائم لإسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لقد كان نصا صيغ بمهارة وعبر عن شواغلنا الرئيسية فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط. وما دام الأمر كذلك، فقد رأينا من المناسب أن نطرح ما يلي على هذا التجمع الهام لمجلس الأمن.

لم يمض وقت طويل منذ أن اجتمعنا في هذه القاعة وأدنا العنف والإرهاب بأشد العبارات الممكنة وحذرنا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من خطر تصاعد المواجهة الذي كان مخيما في ذلك الوقت.

ولذلك يؤسفنا كثيرا أن نلاحظ اليوم انعدام التقدم بصورة واضحة نحو تجنب هذا الاتجاه. بل إن الحقائق المحزنة على أرض الواقع تؤكد الصورة المخيفة التي صورها الأمين العام أثناء اجتماع لمجلس الأمن عقد مؤخرا في ٢١ شباط/فبراير. وإننا نضم صوتنا إلى نداء الأمين العام ونحث الطرفين على أن يبذلا كل ما في وسعهما للنجاة من شرك العنف المتصاعد هذا، والابتعاد عن المواجهة والعودة إلى طاولة المفاوضات.

من الواضح أن دائرة العنف والانتقام هذه لا بد أن تتوقف حتى لا نخاطر بنشوب حرب شاملة. ونعتقد أنه يتعين على قادة الطرفين أن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس الآن. ويتعين علينا أيضا، نحن المجتمع الدولي، ألا ندخر جهدا لمساعدة الطرفين على كسر هذه الحلقة المفرغة التي لا تؤدي إلا إلى طريق وعر.

وتواصل تركيا من جانبها، تشجيع كل الأفكار الجديدة والبناءة التي تتمتع بفرصة كبيرة وواقعية للتطبيق. ونعتقد أيضا أن التوصيات الواردة في تقرير ميتشل وتفاهمات تنت تجسد الأدوات السياسية السليمة، وهي ما زالت تمثل الرؤية السليمة. ومن خلالها، يمكن تحقيق السلام على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وأود أن أبرز هنا أن كلا الطرفين اتفقا على ما يتسم به التقرير والتفاهمات من إنصاف جوهري، رغم أنهما لم يضطلعا بعد بتنفيذه. فالطريق الوحيد المؤدي إلى السلام في نهاية المطاف هو من خلال الحوار المجدي. ولا يمكن أن يوجد حل عسكري لهذه المشكلة.

وتقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الطرفين نفسيهما. وندعوهما للنظر إلى الآفاق البعيدة، لكي يريا مستقبلا مشرقا جديرا بتاريخ كلتا الدولتين العريق

والمشرف. وليس المستقبل المذكور بالمستقبل الذي رسمته صورة في الصفحة الأولى من عدد الأمس لجريدة النيويورك تايمز، فصورة الآباء الذين يسلمون أبناءهم في سن الرابعة بنادق الكلاشينكوف لا يمكن أن تؤذن بمقدم المستقبل الذي نريد أن نستشرفه، ولا ينبغي السماح لهذه الصورة بأن تهيمن على مخيلة الأجيال الجديدة والمقبلة. فهناك، وسيكون دائما هناك، طريق أفضل.

وقد شددت منذ برهة على أهمية الاتسام بالحنكة السياسية والتحلي بضبط النفس. ومن التطورات الجديرة بالترحيب في هذا الصدد أن القيادة الفلسطينية قد اعتقلت المشتبه في قيامهم باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي، السيد تزيفاي. ويحدونا الأمل في أن يُقدم مقترفو هذه الجريمة الشنعاء للعدالة. وينبغي أيضا اتخاذ خطوات ملموسة ضد مرتكبي الجرائم الإرهابية الأخرى بحق الشعب الإسرائيلي. وينبغي أن يتعاون مسؤولو الأمن لدى كلا الطرفين جدياً من أجل تفادي حدوث أعمال إرهاب جديدة.

وإن القرار التي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بسحب دباباتها من مجمع الرئيس عرفات هو قرار مشجع. ولكن عليها عمل المزيد. ولقد كانت تركيا تعتقد دوما بأن فرض القيود على تنقل السيد عرفات، مما يمنعه من القيام بأعماله الطبيعية، يؤدي إلى عكس النتيجة المطلوبة. ولذلك، نعتقد بأن من الضروري رفع هذه القيود، نظرا لأن الرئيس عرفات هو الزعيم الشرعي للفلسطينيين والمحاور الوحيد عنهم.

ولا يزال تحقيق سلام عادل وعملي في الشرق الأوسط يمثل الهدف الذي يشاطره المجتمع الدولي. وما فتئت تركيا من جانبها مؤيدا صريحا ونشيطا لعملية السلام وستظل تعمل كميسّر. وإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومجموعة الأربعة وغيرها. ومن ثم، نعتبر أن تعزيز المشاركة الأمريكية أمر أساسي في إعادة عملية السلام إلى مسارها واستعادة الآفاق الأكثر إشراقا التي افتقدناها في الطريق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

والآن أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود بداية أن أضم صوتي إلى صوت من سبقني في إزجاء التهنئة الخالصة لترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، ونحن على ثقة أن ما تتمتعون به من حكمة وخبرة وكفاءة سيقود مداولات هذا المجلس إلى ما نصبو إليه. كما أغتنم هذه المناسبة لأعبر عن الشكر والتقدير للمندوب الدائم لموريشيوس الذي ترأس بكل جدارة وحنكة أعمال مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم.

لا يختلف اثنان في العالم اليوم على أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في أراضيه المحتلة هو واحد من أسوأ أنواع الظلم الإنساني وأبشع أشكال الاضطهاد العنصري والاحتلال والإرهاب المنظم في تاريخ البشرية، ليتحمل معه الفلسطينيون الظلم والقهر والاستبداد أمام سمع العالم وبصره وإسرائيل غير عابئة بكل قراراته الشرعية الدولية ولا مكترثة بأبسط الحقوق الإنسانية. ومن المؤسف أنه رغم كل القرارات الدولية التي صدرت بحق إسرائيل لم ينفذ بعد قرار واحد و لم تجبر على الالتزام بأي منها.

تدعي إسرائيل أنها ترغب في السلام وتتطلع إلى جوار آمن ومستقر وتزعم أن العرب يرفضون السلام ويعملون على تدميرها والفتك بشعبها. وعندما تأكد العالم اليوم أن العرب دعاة سلام وحسن جوار وأنهم سبق أن اختاروا السلام كخيار استراتيجي، نجد في هذا السياق أن مبادرة صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس

الوزراء ورئيس الحرس الوطني التي لقيت ترحيبا عالمياً وتأييداً دولياً تعزز من هذا التوجه. وبعد أن ثبت للمجتمع الدولي أن مطالب العرب تتمثل في استعادة أراضيهم المحتلة عام ١٩٦٧ وفقا للقرارات الدولية في فلسطين وفي شبعا جنوب لبنان وفي الجولان السوري، وأن مساعي العرب هي لاستعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ابتدعت إسرائيل مزاعم عن ضرورات الأمن الإسرائيلي وأخذت تلوح بهذه المزاعم في وجه كل من دعاها إلى السلام وعرقلة كل مباحثات جادة لتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وأصبح كل شيء في إسرائيل ومحور سياستها تلك المزاعم التي تدعيها من أجل أمنها هي فقط وحتى تطبيق الشرائع الدولية يخضع عند إسرائيل لاعتبارات أمنها وحدها.

ولا ينكر أحد أن من واجب كل دولة تأمين أمنها وأمن شعبها ولكن أي أمن تتحدث عنه إسرائيل؟ وهل الأمن حق لها وحدها دون شعوب المنطقة؟ وهل يتحقق الأمن دون سلام؟ وهل يوجد سلام مع الاحتلال؟ إسرائيل تريد مياه طبريا وحرمان العرب منها لأسباب أمنية وتتوسع في الاستيطان على أراضٍ عربية مسلوبة بحجة الأمن وتريد السيطرة على الطرق لدواعي الأمن وتحاصر الفلسطينيين وتمنعهم من العمل وتعمل على تجويعهم لأسباب أمنية. تصادر الأراضي وتهدم البيوت وتجرف الحقول الزراعية لأسباب أمنية. تخطط وتعمل على تطبيق سياسة الترحيل الإجباري وتشريد الفلسطينيين لأسباب أمنية. أمام هذه الحقائق نتساءل أين الأمن الفلسطيني والذي يجب أن يشعر به كل فلسطيني عانى ويعاني من الممارسات غير الإنسانية التي يتعرض لها كل يوم؟

إن مزاعم ضرورات الأمن الإسرائيلي والتجاهل التام لضرورات أمن الجانب الفلسطيني والعربي تعكس في الحقيقة عدم رغبة إسرائيل في السلام وحل مشكلة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الشرعية الدولية. ومن ثم فهي تدخل المجتمع الدولي في دوامة من المطالب والحجج الواهية عن ضرورات أمنها، وعدم البحث في أساس مشكلة الشرق الأوسط وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية. إن زوال الاحتلال وإيقاف الاضطهاد والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني والعربي في المنطقة كفيل بإعادة الأمن والاستقرار.

إسرائيل تعرف ذلك والمجتمع الدولي يدرك أن إسرائيل تردد مزاعم ضرورات أمنها لطمس الحديث عن موضوع الاحتلال واستمرار الاضطهاد.

على الرغم من استمرارية البطش الإسرائيلي وبالرغم من تكرار التصريحات الإسرائيلية عن العنف الفلسطيني فإنه لا بد من التوقف عند الأسباب التي أدت إلى قيام هذا العنف والذي هو نتيجة انسداد الأفق السياسي واستمرارية الاحتلال ورغبة إسرائيل في التحايل على أسس العملية السلمية القاضية بانسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وعلى رأسها القدس العربية واستمرار إسرائيل في توسيع وجودها الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية وهو أمر وحده يكفي لإدامة الصراع وإذكائه.

إن العنف الفلسطيني كما يعرّفه الإسرائيليون إنما هو بسبب الإرهاب الإسرائيلي واستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية. وهو تعبير صريح عن مرارة الإحباط بعد سنوات طويلة من الانتظار والترقب لما تؤدي إليه مساعي التسوية السلمية والتي لم تصل إلى مبتغاها ولم تحقق نتائجها بسبب مماطلة إسرائيل وتراجعها عن تنفيذ التزاماتها وتطبيقها لإجراءات قمعية وعقوبات جماعية وتجاهل تام لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام وعدم الالتزام بكل الاتفاقات المنعقدة في إطارها.

إن هدف إسرائيل كان ولا يزال طرد السكان العرب من فلسطين واحتلال المزيد من الأراضي العربية لإقامة دولة خاصة لإسرائيل دون غيرها. وهذا الهدف هو الجوهر الأساسي للسياسة الإسرائيلية الحالية ولكل برامجها ضد الشعب الفلسطيني الذي يتكبد جور احتلال بشع. إن الاغتيالات الإسرائيلية تأتي ضمن مخطط إبادة شعب يستجيب لغريزة البقاء ويسعى لاستعادة حقوقه والمحافظة على كرامته وآدميته. وليس من الصدفة أن تستهدف قوات الاحتلال الإسرائيلي العناصر النشطة للمقاومة الفلسطينية ضمن سياسة تجفيف منابعها. وليس من قبل الخطأ استهداف الأطفال والنساء الفلسطينيات فكلها محاولات لمنع بروز مناضلين جُدد، وكلها أساليب يراد بها إشعار الفلسطينيين بعدمية مستقبلهم من خلال القضاء على رجال الغد ونسائه.

إن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تنأى بنفسها عن كل أشكال العنف والإرهاب وهي تبرر ممارستها لذلك بإصرار مسبق بما يوحي بأنها تؤسس لمشروعية تلك الممارسات. وفي هذه الحالة لا يمكن أن تدعي إسرائيل لنفسها حقا مشروعا في احتكار العنف وإلا فإن العنف الفلسطيني في ظل الإرهاب الإسرائيلي هو عنف مشروع يسميه القانون الدولي مقاومة الاحتلال.

لقد أثبتت الأحداث طيلة الثمانية عشر شهرا الماضية أن تصور إسرائيل بأن بطشها العسكري كفيل بإسكات المطالب العربية هو ادعاء لا يجدي ولن يفلح. ودروس التاريخ تؤكد أنه لا يمكن أن تستأثر قوة في الأرض بجبروت مطلق على باقي البشر. إن الاستبداد الذي تمارسه إسرائيل اليوم أمر يتناقض مع ضرورات الأمن وحسن الجوار ومبادئ الأمم المتحدة، فالأصل في التعايش المشترك هو أن تنال الشعوب حقوقها وأن تسترد الأمم ما لها والتاريخ يؤكد عدم استطاعة جماعة بشرية مهما أوتيت من قوة عسكرية أن تستأثر وحدها بالسلام والأمن والسيادة على أراضي الغير والتسلط على حقوق الآخرين.

ينبغي عدم السماح للأوضاع الراهنة بالاستمرار ولن يؤدي تراكم الإحباط والغضب إلا إلى تأجيج العنف وتمكين أكثر العناصر تطرفا من كلا الجانبين مما يبعد المنطقة عن الهدف النهائي لشعوبها وهو تحقيق السلام. لقد تصاعد العنف إلى درجة الانفجار. والإرهاب العسكري الإسرائيلي والعنف المقابل للمقاومة الفلسطينية أديا إلى وقوع الضحايا بالآلاف، ومن الواضح أن الطرفين في حاجة إلى مساعدة خارجية من أجل كسر الحلقة المفرغة للعنف وتمنع تفاقم الحالة إلى انفجار كامل قد يصعب حصره إذا لم يجر العمل على إيقافه وإعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات.

إننا نتفق تماما مع ما جاء في بيان الأمين العام للأمم المتحدة من أن الوضع في المنطقة خطير جدا تزداد فيه حدة المرارة والريبة المتبادلة يوما بعد يوم ويهدد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالتحول بصورة متزايدة إلى حرب شاملة. إننا نقترب حقا من حافة الهاوية. ونتفق مع معاليه في أن المشاكل الأساسية كانت ولا زالت الاحتلال الإسرائيلي الذي أدى إلى الإخلال بالأمن وتزايد العنف والإرهاب في المنطقة والحرمان الاقتصادي والمعاناة وأن هذه المشاكل مترابطة فيما بينها وتشمل الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية. وأي محاولة لحصر المشكلة في نطاق الأمن وحده والعمل على حلها على هذا الأساس لا يمكن أن تنجح فالأمن لا يمكن معالجته بمعزل عن المسائل الأخرى ويجب معالجته إلى جانب معالجة المسائل السياسية الأساسية وإن عدم التصدي لهذه المسائل مجتمعة لن يؤدي إلا إلى تبادل جديد من العنف قد يكون أكثر خطورة.

إن تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل يُنذر بأوخم العواقب وما قد يترتب على ذلك من

مضاعفات دولية يوجب تكثيف المساعي الدولية من أجل استعادة الأمن والسلام ومساعدة الأطراف المعنية على حل الصراع وفقا للتنفيذ الدقيق لقرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). إن الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ هو الذي سيوفر الأمن والاستقرار، كما أن تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإنشاء دولته وعاصمتها القدس العربية هو الذي سيحقق السلام. والانسحاب من شبعا اللبنانية والجولان السوري هو الذي سيدعم حسن الجوار والأمن والاستقرار.

إن على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية نحو الشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى ممارسة حقوقه الشرعية، ومسؤولية سياسية تجاه تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط والعمل من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليمن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، في مستهل حديثي أود أن أُعرب باسم وفد الجمهورية اليمنية عن سعادتنا بوجودكم على رأس المجلس، ونحن واثقون بأنكم من خلال عضوية بلدكم فيه ستسهمون في إنجاح أعماله وتضيفون إلى رصيد بلدكم الصديق والذي كانت له مواقف متميزة في نصرة قضايا العدل والسلام. وأعرب في الوقت نفسه عن التهنئة للأعضاء الجدد الذين يمثلون إضافة إيجابية إلى أعمال المجلس وأنشطته.

كما أود أن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على استجابتكم السريعة بعقد هذه الجلسة الطارئة للمجلس للنظر في مسألة تفاقم الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والذي وصل حدا يفرض سرعة تحرك وتدخل مجلسكم الموقر.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن تقديرنا لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على البيان الذي أدلى به أمام مجلسكم الموقر والذي تضمن عناصر هامة وأفكارا يمكن البناء عليها لاتخاذ خطوات عاجلة تساعد على تهدئة الوضع وتنفيذ آلية لاستئناف مفاوضات السلام.

لقد أكد الأمين العام في بيانه على القناعة التامة بأن المشاكل الرئيسية وهي مشاكل بعضها متصل ببعض، لا تزال تكمن في الاحتلال والأمن والحرمان والمعاناة الاقتصادية؛ وأن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي لا يمكن أن يتم حله عسكريا أو أمنيا؛ وأن مسألة الأمن لا يمكن معالجتها بمعزل عن المسائل السياسية الرئيسية، خاصة مسألة الأرض، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الأوضاع الخطيرة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. إن رسالة الأمين العام التي وجهها إلى مجلس الأمن واضحة: وهي أن الفشل في معالجة هذه المسائل مجتمعة من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من العنف والدمار. ولذا فإنه يتعين على مجلس الأمن أن يعمل مع الأطراف بشكل مكثف لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

إن إعلان الحكومة الإسرائيلية مؤخرا عن عزمها إنشاء مناطق عازلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما يعني استمرارا للحرب ضد الشعب الفلسطيني وقيادته وعملية السلام. مرة أخرى، نشارك الأمين العام فيما ذكره في بيانه، بأن الحلول العسكرية والأمنية لن تحقق الأمن لإسرائيل.

إن مواصلة الحكومة الإسرائيلية برئاسة أرييل شارون حملتها العسكرية الدموية ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية أدت إلى تصاعد في أعداد الضحايا والمصابين بين المدنيين الفلسطينيين وإلى تدمير هائل في المباني المدنية

ومنشآت البنية التحتية الفلسطينية والمواقع الرسمية الفلسطينية، بما فيها المقر الرئيسي لرئيس السلطة الفلسطينية. كما تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي فرضها للحصار اللاإنساني، وللقيود المجحفة على حرية التنقل بين المدن والقرى الفلسطينية، ومنع الشعب الفلسطيني من مزاولة أنشطة حياته اليومية.

إن حكومة إسرائيل، الدولة القائمة على الاحتلال، تتحمل كامل المسؤولية عن جميع ما ترتكبه من انتهاكات لحقوق الإنسان وعن ما ترتكبه من جرائم حرب وإرهاب ضد الشعب الفلسطيني في انتهاك صارخ لقرارات الشرعية الدولية والقانون الإنساني الدولي.

كما أن إسرائيل، في حملتها الأخيرة، لم تتوان في استخدام الطائرات الحربية المتطورة ومروحيات الأباتشي والزوارق البحرية والدبابات في قصف المناطق السكنية والمباني والمنشآت التابعة للسلطة الفلسطينية، مما ألحق دمارا واسعا. بل إن القوات الإسرائيلية لا تتوانى في فتح نيران أسلحتها باتجاه الطواقم الطبية كلما توجهت لإنقاذ الجرحى.

وإن إسرائيل في محاولاتها الأخيرة إنما تسعى إلى إخضاع الشعب الفلسطيني وتقويض سلطته الوطنية وحرمانه من نيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، التي أقرتها وكفلتها له الأعراف والقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد توجهنا إلى مجلس الأمن مرات عديدة للاضطلاع بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين وللتدخل السريع لحماية المدنيين الفلسطينيين مما يتعرضون له من اعتداءات وهجمات إسرائيلية ولوقف سفك الدماء. ولكن، وللأسف الشديد، لم يقم المجلس بالدور المنوط به وبالمسؤولية الملقاة عليه.

وها نحن نتوجه إلى المجلس مرة أخرى، بعد أن تفاقمت الأوضاع وتدهورت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ولقد وصلت فيها في الأيام الأخيرة إلى مرحلة بالغة الخطورة، بحيث أصبح لزاما على المجلس أن يتدخل بشكل فوري وإيجابي لمعالجة هذا الوضع الخطير ولوقف النزيف الدموي.

لقد برهنت الأحداث الأخيرة على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي هو سبب تفجر الوضع في المنطقة لأنه لا حل عسكريا للوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وإن مواصلة الحكومة الإسرائيلية حملتها العسكرية لن يحقق الأمن لشعبها. وإن الحل يكمن في العودة للتفاوض وفق الأسس المتفق حولها وتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الطرفين.

لذا يجب على المجلس أن ينهض بمهامه وفق ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بإصدار قرار بإرسال قوات دولية أو مراقبين دوليين أو أية آلية يراها، وأن يتم ذلك على الفور لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ولوقف الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية.

إن ما نصبو إليه هو تحقيق السلام العادل والشامل الذي يضمن أمن واستقرار المنطقة ويمكِّن الشعب الفلسطيني من تحقيق كافة حقوقه بما فيها حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما أننا ندعو راعيي عملية السلام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وكذلك الاتحاد الأوروبي إلى بذل أقصى الجهود الفاعلة لوضع حد لهذا التدهور الخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة ولوقف دائرة العنف ورفع الحصار المفروض على الأرض الفلسطينية، وكذلك وقف الاعتداءات الإسرائيلية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت عام ١٩٦٧.

في الختام، نتوقع من مجلس الأمن رسالة واضحة بنظرة جديدة تترجم في قرار مقبول من كافة الأعضاء، وبخاصة الدائمي العضوية. إذ أن عدم صدور مثل هذا القرار في هذا المنعطف التاريخي للمنطقة من شأنه أن يؤدي إلى خيبة الأمل ودفع الأمور إلى ما هو أسوأ مما يفوق أي تصور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانس (السودان) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم لكم، السيد الرئيس، بالتهنئة على الإنجازات الهامة التي تحققت إبان رئاستكم لمجلس الأمن. كما نشكركم على الاستجابة لعقد هذه الجلسة الهامة للنظر في التطورات الراهنة في فلسطين. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لوفد موريشيوس على رئاسته المتميزة للمجلس الشهر المنصرم.

ويشيد وفد السودان في هذا الصدد بالبيان الذي قدمه السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، أمام المجلس يوم الخميس الماضي، وبجهوده التي يبذلها لاحتواء المزيد من التدهور في المنطقة.

لقد أصبح الوضع في الأراضي الفلسطينية من الخطورة بمكان حيث أصبح لزاما على هذا المجلس والذي تقع على عاتقه مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين التحرك بصورة عاجلة لوقف هذا التدهور المريع والذي قد يدفع بالمنطقة إلى خطر مواجهة شاملة، وذلك بسبب استمرار السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال في استخدام القوة العسكرية المفرطة ضد المواطنين الفلسطينيين الأبرياء وتشديد العزلة على المدن والقرى الفلسطينية وتدمير كافة مؤسسات السلطة الفلسطينية. وامتد هذا الحصار في تطور خطير ليشمل رمز القضية الفلسطينية الرئيس ياسر عرفات، القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني، وهو إجراء مرفوض ويجب أن يجد الإدانة من المجتمع الدولي.

إن مجلس الأمن مطالب بتحرك عاجل لوقف الخطط الإجرامية لرئيس الوزراء الإسرائيلي الهادفة إلى إنشاء مناطق عازلة حول المدن والقرى الفلسطينية وبناء حائط لفصل القدس الشرقية والغربية وذلك في محاولة خطيرة لنصب عزلة شاملة على الفلسطينيين من كافة الاتجاهات.

لقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه أمام هذا المجلس أنه لا يوجد حل عسكري أو إجراء أمني للقضية الفلسطينية، وهذا يؤكد ما ساقته العديد من الوفود في مرات سابقة أمام هذا المجلس بأن لإسرائيل أن تعلم بأن العنف لن يحقق لها الأمن الذي تتمناه. فالأمن والسلم المنشودان لن يتحققا طالما أنها مستمرة في سياستها التوسعية وفي أعمال القمع والعنف والعدوان.

إن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية في الجولان السوري ولبنان، والتزام إسرائيل الكامل بقرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، واحترام اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي الختام، نأمل أن يعمل المجلس على توظيف الزخم الحالي للسعي بخطى حثيثة لأداء دوره الأساسي في حفظ السلم والأمن الدوليين والعمل فورا على وقف الاعتداءات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين، وفرض قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥.